

The Appropriate Political System for the Kurdistan Region of Iraq A Comparative Analytical Study Focusing on the Possibility of Adopting a Mixed System

Ranjbar Jamil Shekho

Department of Humanities and Educational Research - University of Duhok

DOI: <https://doi.org/10.31918/twejer.2693KRS.02>

Published:26/4/2026

Abstract

It is well known that the constitution determines the form of the political system for political entities, whether they are sovereign states or federal regions. It also regulates the functioning of public authorities and ensures a balance among them, with the aim of achieving justice and establishing democracy as an alternative to authoritarianism and absolute rule. Accordingly, the importance of choosing a suitable political system for any political entity lies in its direct impact on the political and societal stability of the state; indeed, no political system can be considered successful unless it is compatible with the nature of the society in which it is applied. From this perspective, a fundamental question arises regarding the most appropriate political system for the Kurdistan Region–Iraq, especially given the region’s ethnic and political particularities, as well as the internal and external challenges it faces. Therefore, when constructing the political system, the constitutional founder in the Region must take into account the nature of society and its objectives, whether short- or long-term. The 2005 Constitution of the Republic of Iraq, in Article (120), grants the Kurdistan Region the right to adopt its own constitution, which defines the structure of its public authorities, the scope of their powers, and the mechanisms for exercising those powers. This right, however, entails a significant responsibility: the necessity of establishing a political system that is compatible with the Region’s social and political fabric, capable of fulfilling its aspirations, and ensuring its stability in the face of federal and regional pressures.

Keyword: constitution, Kurdistan Region–Iraq, political system, power, Federal

النظام السياسي الملائم لإقليم كردستان- العراق دراسة تحليلية مقارنة مع التركيز على إمكانية تبني النظام المختلط

أ.م.د. رينجبر جميل شيخو

قسم البحوث الانسانية والتربوية - جامعة دهوك

renjibar.sheekhoo@uod.ac

الملخص

من المعلوم ان الدستور هو الذي يحدد شكل النظام السياسي لكل الكيانات السياسية سواء أكانت دولاً اما اقاليم فيدرالية، كما وينظم عمل سلطاتها العامة، ويضمن تحقيق التوازن بينها، بغية تحقيق العدالة واحلال الديمقراطية بدلاً من الاستبدادية والحكم المطلق. عليه تتبع أهمية اختيار النظام السياسي الملائم للكيانات السياسية من كونه يؤثر تأثيراً مباشراً في الاستقرار السياسي والمجتمعي للبلد؛ إذ لا يمكن الحديث عن نظام سياسي ناجح، ما لم يكن منسجماً مع طبيعة المجتمع الذي يطبق فيه. إنطلاقاً من ذلك، يثار تساؤل جوهري حول نوع النظام السياسي الأنسب لإقليم كردستان- العراق، لا سيما في ظل ما يتمتع به الإقليم من خصوصية أثنية وسياسية، إلى جانب التحديات الداخلية والخارجية التي يواجهها. وانطلاقاً من ذلك، ينبغي على المؤسس الدستوري في الإقليم، عند بناء النظام السياسي، أن يأخذ في الحسبان طبيعة المجتمع وأهدافه، سواء أكانت قصيرة أم بعيدة المدى.

ولقد منح دستور جمهورية العراق لعام 2005، في المادة (120) منه، الحق لإقليم كردستان في وضع دستور خاص به، يتضمن تحدد هيكل سلطاته العامة، وتحديد صلاحياته، وآليات ممارسة هذه الصلاحيات. ويحمل هذا الحق في طياته مسؤولية كبيرة تتمثل في ضرورة بناء نظام سياسي ملائم للبنية المجتمعية والسياسية للإقليم، وقادر على تحقيق تطلعاته، وضمان استقراره في مواجهة الضغوط الاتحادية والإقليمية.

الكلمات المفتاحية

الدستور، إقليم كردستان-العراق، النظام السياسي، السلطة، النظام الفيدرالي

المقدمة

يعد الدستور الإطار القانوني الأعلى الذي يحدد شكل النظام السياسي للدولة، وينظم عمل سلطاتها العامة، ويضمن تحقيق التوازن بينها.

وتتبع أهمية اختيار النظام السياسي الملائم من كونه يؤثر تأثيراً مباشراً في استقرار السياسي والمجتمعي للبلد؛ إذ لا يمكن الحديث عن نظام سياسي ناجح، ما لم يكن منسجماً مع طبيعة المجتمع الذي يطبق فيه.

انطلاقاً من ذلك، يثار تساؤل جوهري حول نوع النظام السياسي الأنسب لإقليم كردستان- العراق، لا سيما في ظل ما يتمتع به الإقليم من خصوصية أثنية وسياسية، إلى جانب التحديات الداخلية والخارجية التي يواجهها.

وانطلاقاً من ذلك، ينبغي على المؤسس الدستوري في الإقليم، عند بناء النظام السياسي، أن يأخذ في الحسبان طبيعة المجتمع وأهدافه، سواء أكانت قصيرة أم بعيدة المدى.

ولقد منح دستور جمهورية العراق لعام 2005، في المادة (120) منه، الحق لإقليم كردستان في وضع دستور خاص به، يتحدد هيكل سلطاته العامة، وتحديد صلاحياته، وآليات ممارسة هذه الصلاحيات. ويحمل هذا الحق في طياته مسؤولية كبيرة تتمثل في ضرورة بناء نظام سياسي ملائم للبنية المجتمعية والسياسية للإقليم، وقادر على تحقيق تطلعاته، وضمان استقراره في مواجهة الضغوط الاتحادية والإقليمية.

مشكلة البحث:

تدور مشكلة البحث حول إيجاد الإجابة عن السؤال المهم، وهو: ما النظام السياسي الأنسب لإقليم كردستان- العراق، بما يحقق الاستقرار السياسي والاجتماعي، ويواكب خصوصية المجتمع الكوردستاني وتحدياته السياسية والدستورية؟

أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث في هذا الموضوع في كونه يلقي الضوء على أحد أبرز ما يتضمنه دستور إقليم كردستان- العراق المزمع كتابته، وهو تحديد طبيعة النظام السياسي، كونه يعد روح الدستور من الناحية العملية؛ إذ إن نجاح النظام السياسي هو نجاح للتجربة الدستورية، وفشله هو فشل لها. كما يسلط الضوء على العلاقة الجوهرية بين طبيعة المجتمع ونمط النظام السياسي، محاولاً تقديم تصور علمي- أكاديمي يساهم في بناء نظام سياسي فعال ومتوازن.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى تحديد ملامح النظام السياسي الأنسب لإقليم كردستان- العراق، من خلال تحليل واقع المجتمع الكوردستاني، والاطلاع على تجربة الإقليم في السنوات الماضية، واستقراء التحديات الداخلية والخارجية التي يواجهها.

منهج البحث:

لمعالجة إشكالية البحث سنعتمد في كتابة بحثنا هذا على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال بيان وصف الانظمة السياسية المختلفة وكذلك بين وصف النظام السياسي الحالي في إقليم كردستان- العراق وفق القوانين النافذة. كما نعتد على المنهج التحليلي وذلك من خلال تحليل النصوص القانونية ذات العلاقة بموضوع البحث. إضافة لذلك نعتد على المنهج المقارن وذلك من خلال اجراء المقارنة بين الانظمة السياسية المختلفة بغية اختيار النظام الأنسب لإقليم كردستان- العراق.

فرضية البحث:

تنتطق فرضية البحث من الفكرة مفادها ان النظام المختلط الذي يجمع بين خصائص النظام البرلماني من جهة وخصائص النظام الرئاسي من جهة أخرى يصلح ان يكون نظاما سياسياً للإقليم.

هيكلية البحث:

للاحاطة بكل ما يتناوله البحث قسمنا هذا البحث على ثلاثة مباحث، حيث تناولنا في المبحث الأول ماهية النظام السياسي، وذلك من خلال مطلبين؛ تناول المطلب الأول مفهوم النظام السياسي، في حين تناول المطلب الثاني خصائص النظام الساسي ووظائفه. أما المبحث الثاني فقد خصصناه لصور الأنظمة السياسية؛ وذلك من خلال مطلبين؛ تناول المطلب الأول صور الأنظمة السياسية من حيث مصدر السلطة، في حين تناول المطلب الثاني صور الأنظمة السياسية من حيث مبدأ الفصل بين السلطات. ثم جاء المبحث الثالث ليتناول النظام المختلط كأنسب النظام لإقليم كردستان- العراق، وقسمناه إلى مطلبين تناول المطلب الأول طبيعة النظام السياسي الحالي لإقليم كردستان- العراق، في حين تناول المطلب الثاني مبررات اعتماد النظام المختلط لإقليم كردستان- العراق.

وانتهى البحث بخاتمة تضمنت أهم الاستنتاجات والتوصيات التي توصلنا إليها.

المبحث الاول

ماهية النظام السياسي

من المعلوم أن النظام السياسي هو إطار شامل يتضمن مجموعة من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي تدار بموجبها شؤون الدولة والمجتمع. كما يشتمل على مجموعة من الآليات والقواعد التي تنظم ممارسة السلطة وانتقالها، فضلاً عن تنظيم العلاقات داخل المجتمع. وإضافة إلى ذلك، يعبر النظام السياسي عن منظومة من القيم والمبادئ التي يمكن من خلالها تحديد نوعه. وليبيان ماهية النظام السياسي ارتأينا تقسيم هذا المبحث إلى المطلبين التاليين:

المطلب الاول

مفهوم النظام السياسي

يشمل النظام السياسي مجموعة من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، كما يتضمن شبكة من العلاقات والتفاعلات التي تنظم ممارسة السلطة وتحدد كيفية انتقالها وتوزيعها داخل الدولة، وذلك بغية تحقيق مصلحة المجتمع وتنظيمه وضمان الاستقرار السياسي والاجتماعي. وبناءً على ذلك، ولغرض بيان مفهوم النظام السياسي، نرى تقسيم هذا المطلب إلى الفرعين التاليين:

الفرع الأول: تعريف النظام السياسي:

يقصد بالنظام السياسي بانه "ذلك النظام من التفاعلات الذي يوجد في جميع المجتمعات المستقلة والذي يقوم بوظيفة التكيف والتوحيد داخلياً وفي مواجهة المجتمعات الأخرى عن طريق استخدام أو التهديد باستخدام القسر المادي المشروع مهما اختلفت درجات شرعيته، فالنظام السياسي إذا هو المسؤول الشرعي عن المحافظة على أو التغيير الجذري للعلاقات الموجودة في المجتمع" (Almond and Coleman, 1960: p.7).

من هنا يمكن القول ان مفهوم النظام ولد من رحم توافق هادف لإثبات حقيقة إجتماعية، سياسية وثقافية، مفادها أن استيعاب التكتلات البشرية يتطلب إبتكار تقنين يحدد الوجود الموحد والمؤهلات المسوغة لقيادته (Sorensen, 1993: p.104).

انطلاقاً من هذه الحقيقة يرى البعض بأن النظام السياسي هو: "نظام يختص بتنظيم حركة التفاعلات بين القوى السياسية المختلفة، انطلاقاً من قواعد وأسس وضعتها الدولة، ساهمت، بعد ذلك، في بناء إطار تنظيمي بسبب تلك التفاعلات" (نويمي، 2024: ص14).

كما عرفه بعض الباحثين بأنه "إطار شامل تتفاعل فيه مجموعة من العناصر والمكونات، وتتولى فيها مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية- كونها أهم تلك العناصر- مهمة إدارة شؤون المجتمع بغية تحقيق سعادته ورفاهيته" (العنكي، 2019: ص19).

في حين ذهب آخرون إلى تعريفه بـ "مجموعة من القواعد والأجهزة المتناسقة المترابطة فيما بينها تبين نظام الحكم ووسائل ممارسة السلطة وأهدافها وطبيعتها ومركز الفرد منها وضماناته قبلها، كما تحدد عناصر القوى المختلفة التي تسيطر على الجماعة وكيفية تفاعلها مع بعضها" (بدوي، 1961: ص11). وعرفه غيرهم بأنه: "منظومة العلاقات السياسية القانونية المتناسقة للأطراف السياسية، سواء أكانت مساهمة في الحكم أم كانت خارجه، والذي يترجم على أرض الواقع بشكل نصوص دستورية وممارسات سياسية وبنى ومؤسسات وأعراف تخص نظام الحكم" (الحلو وعادل، 2019: ص10-11). ومن جانب آخر يرى بعض الفقه بأن النظام السياسي هو "مجموعة عناصر مجتمعية متفاعلة فيما بينها، وفق نمط سياسي وقانوني معين، في بيئة محلية وإقليمية وعالمية، من خلال مؤسسات تشريعية وتنفيذية وقضائية، لتحقيق أهداف تنموية وأمنية قريبة ومتوسطة وبعيدة المدى" (الشكراوي، 2014: ص14).

من كل ما تقدم يمكن القول إنه تقليدياً، كان النظام السياسي يفهم كمرادف لنظام الحكم. فالمدرسة الدستورية التي سادت قبل الحرب العالمية الثانية والتي لا زال لها أنصار حتى الآن فهمت النظام السياسي على أنه المؤسسات السياسية، وبالذات الحكومية الموجودة في مجتمع معين، أي السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية).

إلا أنه تحت تأثير المدرسة السلوكية، أصبح يقصد بالنظام السياسي مجموع التفاعلات السياسية والعلاقات المتداخلة والمتشابكة المتعلقة بالظاهرة السياسية (المنوفي، 1987: ص39).

وأخيراً يمكن أن نعرف النظام السياسي بأنه مجموعة من المؤسسات الرسمية، المتمثلة بالسلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية، إضافة إلى المؤسسات غير الرسمية المتمثلة بالأحزاب السياسية وجماعات الضغط والمؤسسات الإعلامية وغيرها.

كما يشمل النظام مجموعة من القواعد والآليات والتفاعلات والممارسات السياسية التي تهدف إلى تنظيم شؤون البلد وتحقيق رفاهية المجتمع وضمان أمنه، وذلك من خلال عمل هذه المؤسسات الرسمية وغير الرسمية معاً.

الفرع الثاني: عناصر النظام السياسي:

لا شك أن النظام السياسي يتكون من عدة عناصر ومكونات يحتوي عليها، ظهرت بالتدرج نتيجة للتطور الذي طرأ على مفهوم النظام السياسي ذاته. ويمكن أن نذكر أهم هذه العناصر بالآتي:

أولاً:- المنظومة القانونية: من المعلوم أن القانون بمفهومه الواسع يشمل الدستور والقوانين والأنظمة والتعليمات، ويحتل الدستور قمة الهرم القانوني في الدولة، إذ تعد المنظومة القانونية بأكمله جزءاً من النظام السياسي. حيث تبين القواعد الدستورية الطريقة التي تمارس بها السلطة التي يقبض عليها الحكام (الشاوي، 2007: ص223).

لذا لا يمكن تصور قيام نظام سياسي من دون وجود قواعد دستورية في الدولة تؤسس هيئات السلطة فيها وتنظم الحقوق والحريات للأفراد وتنظم طريقة انتقال السلطة وعلاقة الحكام فيما بينهم. لهذا فإن النظام السياسي في البدء كان يقتصر في دراسته على النصوص الدستورية فقط دون باقي العناصر الأخرى (الحلو وعادل، 2019: ص21).

أما القوانين والتشريعات فهي مجموعة القواعد القانونية الملزمة التي تضعها السلطات الرسمية، وتحدد مسارات القوى السياسية، وتحكم العلاقة الوظيفية بينها، وبالتالي يبرز شكل الإطار البنيوي للنظم السياسية. (نويمي، 2024: ص28).

ثانياً:- قواعد العمل السياسية: وهي قواعد سياسية قد تكون مكتوبة وقد تكون غير مكتوبة وهو الغالب في الواقع، وتمثل قواعد للسلوك فيما بين القوى الحاكمة، والتي تتجسد في شكل موثيق شرف أو مدونات عمل سياسي تصدر بعد الاتفاقات والتوافقات فيما بين الحكام (الحلو وعادل، 2019: ص22).

ثالثاً:- الممارسات السياسية: أي تصرفات سلطوية تنشأ على حساب القواعد الدستورية المكتوبة، أي تكون هذه الممارسات خارجة عن إطار الوثيقة الدستورية وعلى النقيض منها، ولا تواجه معارضة من قبل الفاعلين السياسيين. لأنها عبارة عن اتفاق ضمني بين أطراف السلطة على العمل خارج الدستور. فالرئيس الفرنسي السابق (ديغول) يقول عنها: (إنها في نفس مستوى المؤسسات، أي: إنها في نفس مستوى القواعد الدستورية الموجودة) ومن أمثلتها، طلب الحكومات الفرنسية في ظل الجمهوريتين (الثالثة والرابعة)، رخصة التشريع المباشر عن طريق إصدار الأوامر وموافقة البرلمان الفرنسي لهذا الطلب، يعد أمراً مخالفاً للمادة (3) من دستور عام 1946، التي تنص على أن: "الجمعية الوطنية تسن وحدها القوانين، ولا يحق لها أن تعهد بهذا الحق لغيرها (حاشي، 2009: ص207-208).

رابعاً:- المؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية: وتشمل المؤسسات الرسمية: الوزارات والأجهزة والمؤسسات الرسمية، التي تضع البرامج وتنفذ القرارات السياسية في إطارها

الدستوري والقانوني، وهي (السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية والسلطة القضائية). أما المؤسسات غير الرسمية فإنها تشمل القوى السياسية الفاعلة والتي تقصد بها القوى السياسية الفاعلة غير الرسمية في النظام السياسي، والتي لها تأثير في عملية صنع القرارات ورسم السياسات العامة، ومن أبرزها: الأحزاب السياسية، مؤسسات المجتمع المدني والاتحادات والنقابات والجمعيات المهنية والعمالية، جماعات الضغط والمصالح، الرأي العام، وسائل الإعلام، الجامعات ومراكز البحوث والدراسات. (نويمي، 2024: ص27).

خامساً:- الثقافة السياسية: ويقصد بها: "مجموع ما يملكه الفرد من معارف عن النظام السياسي، ومشاعر إيجابية وسلبية نحو القادة والمؤسسات وأحكام تقييمية بشأن الظواهر والعمليات السياسية، وبالتالي فهي يمثل الجوانب السياسية للثقافة السائدة في مجتمع من المجتمعات بإعتبار أن هذه الجوانب تشكل جملة متناسقة الأجزاء" (Duverger, 1973: p.121).

بناءً على ذلك يمكن القول، إن أي نظام سياسي أيا كان شكله (نوعه) يكون بحاجة إلى نوع من الثقافة السياسية التي تساعد على نجاحه وتحافظ عليه. فالحكم الديمقراطي يتطلب ثقافة ديمقراطية. فلا يمكن للديمقراطية أن تنمو وتستقر دون إيمان الفرد بذاتيته وكرامته. وأن يصل إلى مستوى عال من الوعي والإدراك بأن له حقوقاً وحرّيات لا يمكن للسلطة السياسية أن تنال منها مع الاستعداد للدفاع عنها فيما لو هددتها السلطة.

وبالمقابل يتطلب الحكم الفردي ثقافة سياسية تتميز بالخوف من السلطة السياسية، وضعف الميل إلى المشاركة وفتور الايمان بكرامة وذاتية الانسان، وعدم السماح بالمعارضة (المنوفي، 1987: ص160).

لذا حرصت الانظمة السياسية على ضرورة إيجاد ثقافة سياسية متلائمة مع مسسات النظام السياسي من أجل بقاءه واستمراريته داخل المجتمع (العكيلي، 2017، ص237).

سادساً:- التفاعلات السياسية: تقصد بها طبيعة عملية التفاعلات السياسية، التي تتشكل نتيجة التفاعل الحاصل بين المؤسسات السياسية الرسمية مع القوى السياسية الفاعلة الأخرى في داخل إطار المجتمع وتنتج ما يعرف بالبيئة السياسية، التي بدورها تؤثر على كل مكونات النظام السياسي (نويمي، 2024: ص27).

المطلب الثاني

خصائص النظام السياسي ووظائفه

بينما فيما سبق أن النظام السياسي يعد من أهم الأطر التي تنظم حياة الدولة والمجتمع، إذ لا يقتصر دوره على تحديد وتنظيم السلطة وكيفية ممارستها وتوزيعها، بل يتعدى ذلك ليعبر عن الأيديولوجية التي يقوم عليها الحكم.

ومن هنا تبرز أهمية التوقف عند خصائص النظام السياسي التي تميزه عن غيره من الأنظمة الأخرى، فضلاً عن بيان وظائفه الأساسية التي يضطلع بها لتحقيق الاستقرار السياسي وضمان المصلحة العامة.

وبناءً على ذلك، سنتناول في هذا المطلب خصائص النظام السياسي ووظائفه وذلك في الفرعين التاليين:

الفرع الأول: خصائص النظام السياسي:

للنظام السياسي خصائص عدة تميزه عن غيره من الأنظمة الأخرى، ومن أهم هذه الخصائص ما يلي:-

أولاً:- العلوية: إن النظام السياسي يتمتع بأعلوية، أي يملك السلطة العليا في المجتمع، وبذلك تكون قراراته ملزمة للمجتمع برمتها، كما تلزم أنظمتها الأخرى. وتفسير ذلك إن من الوظائف الأساسية التي يمارسها أي النظام السياسي هي تعبئة الطاقات لتحقيق أهداف للمجتمع ترسمها قواه الموجهة. ولتأدية هذه الوظيفة، لا بد من أن يملك النظام السياسي (سلطة)، وبهذا تكون السلطة الخاصة الأولى التي يتصف بها.

وتبرز هذه الخاصية على نحو كبير إذا قارن المرء، على سبيل المثال، بين هذا النظام والنظام الاقتصادي الذي تقتصر وظيفته الرئيسية على إنتاج السلع والخدمات وإشباع حاجات المجتمع المادية.

ثانياً:- الاستقلال الذاتي النسبي: إن النظام السياسي يتمتع باستقلال ذاتي نسبي، إذ تحكم العلاقات الواقعة ضمنه قواعد خاصة، قانونية وسياسية. ولذلك كان أبرز شكلاً من أي نظام فرعي آخر من أنظمة المجتمع.

ثالثاً:- الفاعلية: نظراً لما يتمتع به النظام السياسي بالسلطة العليا والقدرة على تنظيم طاقات المجتمع فإن تأثيره في المجتمع كله أكثر فاعلية من تأثير أي نظام آخر.

رابعاً:- التفاعل: يتفاعل النظام السياسي مع الأنظمة الأخرى في المجتمع، بالرغم من ممارسته السلطة العليا فيه. ولا تعني هذه السلطة بذاتها انفصال النظام السياسي عن البيئة الاقتصادية - الاجتماعية التي

يتحرك فيها، ذلك أنه في المال الأخير وليدها، فهي أساسه وهو البناء الذي يقوم عليها (الكاظم والعاني، 1990: ص 6-7).

خامساً:- الشمولية: يعد النظام السياسي الإطار الأوسع والاشمل الذي تتفاعل ضمنه مكونات وعناصر عديدة تقف في مقدمتها الدولة والاحزاب السياسية وجماعات الضغط فضلاً عن النظم الأخرى: الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهذا يعني ان النظام السياسي هو الاطار الاشمل والاكبر كما تشكل مكوناته وعناصره نظم فرعية أخرى (العنكي، 2019، ص 20).

الفرع الثاني: وظائف النظام السياسي:

هناك عدة تقسيمات لوظائف النظام أوردها الباحثون والمختصون في مجال القانون الدستوري والنظم السياسية⁽¹⁾، غير أننا نرى أن التقسيم أو التصنيف الذي وضعه (غابرييل ألموند) يعد تقسيماً شاملاً وقريباً من واقع مختلف الأنظمة السياسية، على اختلاف أنواعها وأشكالها. ويتضمن هذا التقسيم ما يأتي:-
أولاً: وظائف المدخلات (Input Functions) : هي العمليات التي من خلالها ينقل المجتمع مطالبه ودعمه إلى النظام السياسي. وتُعرف أيضاً بالوظائف السياسية، وقسمها إلى أربع وظائف رئيسية:

- 1- **التنشئة السياسية والتوظيف السياسي:** وهي العملية التي يتم من خلالها نقل الثقافة السياسية (القيم، المعتقدات، والتوجهات) من جيل إلى جيل، وتشكيل وعي الأفراد السياسي. كما تشمل عملية اختيار وتوظيف الأفراد لشغل المناصب السياسية (مثل الترشح للانتخابات أو التعيين في المناصب الحكومية). وعادة يقوم بها: الأسرة، المؤسسات التعليمية، الأحزاب السياسية، المؤسسات الدينية.
- 2- **التعبير عن المصالح:** وهي العملية التي يعبر من خلالها الأفراد والجماعات عن مطالبهم واحتياجاتهم ومصالحهم، ويوصلونها إلى صانعي القرار في النظام السياسي. ويقوم بها: جماعات المصالح (مثل النقابات العمالية والمهنية)، الأحزاب السياسية، حركات الاحتجاج.
- 3- **تجميع المصالح:** هي عملية تجميع المطالب المختلفة والمتنافسة، وتحويلها إلى عدد محدود من البدائل السياسية أو برامج عمل متكاملة. هذه الوظيفة تقوم بتصفية المطالب وتنظيمها لتكون قابلة للتنفيذ. ويقوم بها: الأحزاب السياسية بشكل أساسي، والقيادات السياسية، والبيروقراطية الحكومية.

(1) يرى البعض بأن للنظام السياسي الخصائص الآتية: (1) تحديد أهداف المجتمع ومهامه، و(2) تعبئة طاقات المجتمع، و(3) دمج العناصر التي تتألف منها المجتمع أو توحيدها، و(4) المطابقة بين الحياة السياسية، كما هي ممارسة، والقواعد السياسية والقانونية الرسمية، أي إضفاء الشرعية على الحياة السياسية نفسها ((الكاظم والعاني، 1990: ص 7).

4- **الاتصال السياسي:** هي عملية نقل المعلومات والرسائل السياسية بين جميع أجزاء النظام السياسي، وبين النظام السياسي والمجتمع. لا يمكن لأي من الوظائف الأخرى أن تتم بدون وجود قنوات اتصال فعالة. ويقوم بها: وسائل الإعلام (التلفزيون، الصحف)، القادة السياسيون، الأحزاب، المؤسسات الحكومية.

ثانياً: وظائف المخرجات (Output Functions): هي الإجراءات والقرارات التي يتخذها النظام السياسي استجابة للمدخلات. وتعرف أيضاً بالوظائف الحكومية، وهي ثلاث:

1- **صنع القواعد (التشريع):** وهي عملية وضع القوانين والسياسات العامة التي تحكم المجتمع. ويقوم بها: السلطة التشريعية (البرلمان)، وفي بعض الأنظمة قد تشارك السلطة التنفيذية أو القائد الأعلى في هذه الوظيفة.

2- **تطبيق القواعد (التنفيذ):** هي عملية تنفيذ القوانين والسياسات التي تم إقرارها، وإدارة شؤون الدولة اليومية. ويقوم بها: السلطة التنفيذية (الحكومة، الوزارات، البيروقراطية، الأجهزة الإدارية).

3- **الفصل في القواعد (القضاء):** هي عملية تفسير القوانين، وتطبيقها على حالات النزاع الفردية، وحل الخلافات، ومعاقبة من يخالف القانون. ويقوم بها: السلطة القضائية (المحاكم بمختلف درجاتها) (Almond, 1966: p24-25).

المبحث الثاني

صور الأنظمة السياسية

لا شك أن النظام السياسي ليس له نمط واحد أو صورة محددة، بل تتعدد وتتنوع صوره وأنواعه، سواء من حيث مصدر السلطة أو من حيث طبيعة العلاقة بين السلطات أو الفصل بينها. ويعود هذا التنوع إلى درجة التطور السياسي والفكري لدى المجتمعات من جهة، كما يرجع إلى الاختلاف في بنية المجتمعات من جهة أخرى، إذ إن لكل مجتمع خصوصياته. لذلك لا يوجد نظام سياسي يصلح لجميع المجتمعات، بل لكل بلد نظامه الخاص. وعليه، ولتوضيح صور الأنظمة السياسية، ارتأينا تقسيم هذا المبحث إلى المطلبين التاليين:

المطلب الاول

تصنيف الأنظمة السياسية من حيث مصدر السلطة

من المعلوم أن الأنظمة السياسية، من حيث ممارسة السلطة، تنقسم إلى أنظمة غير ديمقراطية تتمثل في الأنظمة الفردية أو الأرستقراطية (حكم الأقلية)، وإلى أنظمة ديمقراطية تقوم على إرادة الشعب. وما زال هذا التقسيم للأنظمة السياسية قائماً حتى اليوم.

وعليه، وللوقوف عند صور الأنظمة السياسية من حيث مصدر السلطة، قسمنا هذا المطلب إلى الفرعين التاليين.

الفرع الأول: الأنظمة غير الديمقراطية:

يقصد بالأنظمة غير الديمقراطية تلك التي لا تستمد شرعيتها من الإرادة الشعبية، أو تلك التي قد يصل حكمها إلى السلطة بوسائل ديمقراطية ثم ينقلبون عليها، كما حدث في ألمانيا في عهد هتلر، بل إن هذه الأنظمة تستند عادة إلى عوامل أخرى كالقوة أو الوراثة أو النسب أو المال وغيرها. وهناك صور عديدة للأنظمة غير الديمقراطية نذكر أهمها:

أولاً: نظام الحكم الفردي: في ظل هذا النظام تبقى الحكومة يسيطر عليها فرد واحد يعتمد على نفسه وغير مستند إلى الإرادة العامة (الشعب) فهو الحاكم بأمره وهو السلطة العليا وصاحب الهيمنة على مقدرات الشعب، ولا فرق سواء كان قد وصل هذا الشخص (الفرد) بالقوة أو حصل على منصبه بالوراثة (علوان، 2009: ص143).

ولنظام الحكم الفردي صور ثلاث:

1- **الملكية الاستبدادية:** في ظل هذا النظام لا تخضع السلطة الحاكمة (الملك) للقانون ولا تحد من سلطتها أي شيء على أساس أن الحاكم هو صاحب السيادة، ومن ثم له أن يستخدم سلطاته وفق إرادته لأن إرادته هي القانون، وفي ظل هذا النظام تهدر الحقوق والحريات العامة وكرامة الإنسان أيضاً وذلك لحلول قانون الفرد محل قانون الدولة، إذ بإمكان الفرد (الملك) أن يشرع القانون ويلغيه وفق مشيئته دون وجود أية مساءلة له من قبل أية جهة أخرى. (خالد، 2010: ص6). ويترتب على هذا المفهوم، أن هؤلاء الملوك ذوي الطبيعة الإلهية يملكون السيادة المطلقة الذي لا حدود لها على رعاياهم. وكان هؤلاء الرعايا يطيعونهم طاعة عمياء دون اعتراض أو مناقشة لأنهم كانوا ينظرون إليهم بكل تقديس وإجلال باعتبارهم آلهة. ويترتب على ذلك انتفاء مسؤولية هؤلاء الحكام على كل

تصرف يصدر عنهم أمام المحكومين ، إذ أن هذه المسؤولية تكون أمام الله الذي وهبهم الحكم والسلطان (علوان، 2009: ص143).

2- **الملكية المطلقة:** وهي من الحكومات الفردية ذات النظام الملكي، فرئيس الدولة فيها (الملك) يصل إلى الحكم عن طريق الوراثة، وهو حاكم مطلق بحيث تتركز جميع السلطات في يده ولا ينازعه فيها أو يشاركه أحد، إلا أنها تختلف عن الملكية الاستبدادية في خضوع الحاكم للقانون، في الوقت الذي لا يخضع الحاكم في الحكومة الاستبدادية لأي قانون (الزهرى، 2019: ص86).

3- **الدكتاتورية:** وهي من الحكومات الفردية وتسمى بالدكتاتورية التي تقوم على أساس إنفراد شخص واحد بالسلطة ويسمى بالدكتاتور، الذي يقبض على جميع السلطات بيده، غير أنه لا يصل إلى السلطة بالوراثة ولا على أساس مبررات دينية، إنما عن طريق كفاءته ونفوذه الشخصي و قوة مؤيده وحزبه (علوان، 2019: ص145). وللنظام الدكتاتوري جملة من الخصائص أهمها:

أ- إنه نظام ذو طابع شخصي (شخصنة السلطة): أي تقتزن السلطة بالدكتاتور بصرف النظر عن الصفة الرسمية التي تطلق عليه (الزعيم، القائد). وأساس شرعيته تعود إلى القوة والكفاءة ومؤازرة أنصاره.

ب- إنه تقوم على القوة والعنف: فهي تعتمد على العنف والقوة للسيطرة على السلطة والاستمرار فيها، وعدم الاكتراث بالوسائل الدستورية المشروعة في النظام الديمقراطي.

ت- إنه نظام شمولي (كلي): أي لا شيء خارج الدولة ولا شيء ضد الدولة ولا شيء فوق الدولة، وهذا يعني ان للسلطة ان تستغرق كل شيء وتتدخل في كل جوانب حياة الافراد.

ث- إنه يأخذ بنظام الرأي الواحد والحزب الواحد: أي لا يوجد في النظام الدكتاتوري تعدد للآراء لأن الرأي الصحيح هو رأي الزعيم (الدكتاتور). كما لا يسمح بتعددية الحزبية وإنما يوجد حزب واحد يرتبط بالدكتاتور.

ج- إنه نظام مؤقت: يتسم هذا النظام بالتوقيت؛ لأنه قائم على أساس القوة والعنف واستمراره مرهون بثبات تلك القوة فإذا زالت أو ضعفت فمآله إلى الزوال لأنه نظام استثنائي (خالد، 2010: ص13-14).

ثانياً: نظام حكومة الأقلية: يقصد بنظام الحكومة الأقلية تلك التي تكون السلطة فيها بيد فئة أو عدد محدود من الأفراد، فلا ينفرد بها شخص واحد كما هو الحال في الحكومة الفردية، وفي الوقت نفسه فإنها لا تستمد سلطتها من الشعب كما هو الشأن في الحكومة الديمقراطية (الزهرى، 2019: ص89).
وحكومة الأقلية هذه تأخذ على ما ذهب إليه أغلبية الفقه، إحدى صورتين:

1- صورة الحكومة الارستقراطية: وهي تلك الحكومة التي تنبثق من فئة اجتماعية متميزة عن الشعب سواء من حيث العلم أو المركز الاجتماعي، ويتحقق هذه الحكومة عندما ينص الدستور على تقييد حق المشاركة في الحياة السياسية بشرط التعليم أي أن يبلغ الناخب درجة معينة من التعليم، يسمح له بقراءة الدستور وتفسيره تفسيراً معقولاً. وهو ما أخذ به الدستور المصري لسنة 1930.

2- صورة الحكومة الأوليغارشية: توجد الحكومة الأوليغارشية إذا كان الحكام ينتمون إلى فئة الأغنياء في المجتمع، التي يعترف لأفرادها فقط بحق ممارسة الحقوق السياسية. وتحقق الحكومة الأوليغارشية في ظل نظام سياسي قائم على تقييد المشاركة في الحياة السياسية بشرط توفر نصاب مالي معين، وهو ما أخذ به الدستور الفرنسي لسنة 1814. (عثمان، 1998: ص203).

ويلاحظ أن الفقه ينظر إلى حكومة الأقلية كونها مرحلة انتقال من الحكم الفردي إلى الحكم الديمقراطي، حيث مرت أغلب الدول الديمقراطية بهذا النظام قبل أن تستقر على النظام الديمقراطي، غير أن الدول المعاصرة باتت تنفر من هذا النظام وأصبح من المسلمات لديها ضرورة التوجه نحو النظام الديمقراطي الشعبي (الزهري، 2019: ص89).

مما تقدم يمكن القول إن الأنظمة غير الديمقراطية لا تصلح أن تكون نظاماً للحكم في إقليم كردستان- العراق، وذلك لأن مسيرة الحكم في الإقليم اعتمدت منذ نشأتها على الآليات الديمقراطية المستندة إلى الإرادة الشعبية. فالسلطة الحاكمة في الإقليم اختارت الشرعية الدستورية القائمة على هذه الإرادة، والتي تترجم من خلال الآليات الديمقراطية المتمثلة بالانتخابات العامة، بدلاً من الشرعية الثورية بعد عام 1991، حين نجحت الثورة الكردستانية عقب الانتفاضة المجيدة. فقد استولت الأحزاب الكردستانية المشاركة في الثورة على المؤسسات الحكومية والإدارية في محافظات الإقليم بعد انسحاب الحكومة المركزية آنذاك وتراجعها إلى بغداد.

إضافة إلى ذلك، ينبغي ألا ننسى أن إقليم كردستان- العراق جزء من دولة العراق الفيدرالية، ومن غير المنطقي أن يوجد إقليم يدار بنظام غير ديمقراطي داخل دولة فيدرالية، إذ لا يمكن تصور وجود فيدرالية من دون ديمقراطية.

الفرع الثاني : النظام الديمقراطي:

النظام الديمقراطي هو ذلك النظام السياسي الذي يجعل الشعب مصدر السلطة الحاكمة في الدولة، فهو صاحب السلطة والسيادة، وبالتالي فهو يتعارض مع نظام الحكومات الفردية (الاستبدادية، الملكية المطلقة، الدكتاتورية)، أو حكومات الأقلية (الزهري، 2019: ص93).

وعلى هذا الاساس ينبغي ان يكون النظام قائماً على أساس فكر التوازن بين السلطات من جهة، والسيادة الشعبية من جهة أخرى، وبالتالي فإن كل سلطة تحد من السلطة الأخرى (علمي، 2018: ص278). وصار هذا النظام هو السائد بعد زوال أنظمة الحكم الفردية وحكومات الاقلية، باعتبارها النموذج الصحيح للحكم الذي يقوم على حق الشعب في ان يحكم نفسه باعتباره صاحب السيادة. وتظهر الحكومة الديمقراطية في أنظمة الحكم الجمهوري، كما تظهر كذلك في الملكيات الدستورية التي تبقى فيها السيادة بيد الشعب رغم أن رئيس الدولة (الملك) يتولى منصبه بالوراثة (الخطيب، 2006: ص225). وفيما يتعلق بكيفية ممارسة الشعب لسيادته، فهناك ثلاث طرق رئيسية لتحقيق ذلك:

الأولى: الديمقراطية المباشرة، وهي التي يقوم فيها الشعب بمباشرة الحكم بنفسه.

الثانية: الديمقراطية غير المباشرة أو ما يسمى بالديمقراطية النيابية، حيث يقوم الشعب باختيار من يمثلهم لممارسة السلطة والسيادة نيابة عنه.

الثالثة: الديمقراطية شبه المباشرة، وهي أن يقوم الشعب بانتخاب من ينوب عنه في ممارسة جزء من السيادة، مع احتفاظه بحق ممارسة الجزء الآخر بنفسه، ولا سيما في القضايا المهمة.

وعموماً تتميز الديمقراطية بعدة خصائص فهي:

أولاً:- الديمقراطية مذهب سياسي: ومعنى ذلك أنها تسعى إلى تحقيق ممارسة الشعب للسلطة، ولا تتعدى ذلك إلى محاولة إنجاز أهداف اجتماعية أو اقتصادية. وبالتالي فهي تختلف عن الديمقراطية الاجتماعية أو الديمقراطية الاشتراكية التي تهدف إلى تحقيق رفاهية المجتمع وسعادته وتحقيق المساواة الاجتماعية بين أفراد.

ثانياً:- الديمقراطية مذهب فردي: أي أنها تقدر الفرد باعتباره أساس كل نظام اجتماعي أو سياسي، فهي تقوم على أساس الفرد لا الجماعات أو الهيئات، وترمي إلى تمتع أفراد الشعب بحقوقهم السياسية بصفتهم أفراداً دون النظر إلى أي اعتبار آخر متعلق بعضويتهم في الجماعة أو انتمائهم لطبقة من الطبقات.

ثالثاً:- الديمقراطية تقرر مبدأ المساواة: يترتب على اعتبار النظرة الأدمية والإنسانية للأفراد عدم التفرقة فيما بينهم في الحقوق السياسية، وبالتالي تمكين الأفراد من المساهمة في شؤون الحكم بغض النظر عن صفاتهم أو مراكزهم الاجتماعية أو الاقتصادية. والمقصود بالمساواة هنا هي المساواة القانونية التي تعني عدم التفرقة بين الأفراد في التمتع بالحقوق والحريات العامة التي كفلتها التشريعات. وليس المساواة الفعلية أو الحقيقية بينهم في الظروف المادية والمعيشية.

رابعاً:- الديمقراطية تقوم على احترام حقوق وحريات الأفراد: هدفت الديمقراطية في الأساس للقضاء على الحكم المطلق وطغيان الملوك واستبدادهم، ومنع السلطات من الاعتداء على الحقوق والحريات العامة

وانتهاكها، حيث ارتبطت الديمقراطية بحريات الأفراد. سواء كانت الحريات الشخصية التي تشمل حرية التنقل، وحق الأمن، حرمة المسكن وسرية المواصلات. أو الحريات الفكرية المتمثلة بحرية الرأي والتعبير وحرية الدين والعقيدة، حرية التعليم، حرية الصحافة، وحرية تكوين الأحزاب والجمعيات. أو الحريات الاقتصادية التي تشمل حرية التملك، وحرية التجارة والصناعة (الزهري، 2019: ص 96-98).

مما تقدم يمكن القول إنه، رغم ما قد يعتري الديمقراطية من بعض السلبيات إذا ما اعتمدت كنظام للحكم في البلدان التي لم تنضج بعد ولم تتحرر من بقايا الثقافات التقليدية القائمة على الولاءات الفرعية والمصالح المحلية الضيقة، إلا أنها تبقى النظام الأمثل الذي لا بديل عنه. ذلك أن السلطة والسيادة فيه تعودان إلى الشعب، والشعب – إذا طبق النظام الديمقراطي بصورة سليمة – يحكم نفسه ويمارس سلطته وسيادته. وعليه، فإن اختيار النظام السياسي الملائم لإقليم كردستان – العراق يجب ألا يخرج عن إطار الحكومات الديمقراطية، مهما اختلفت أشكالها أو تنوعت صورها.

المطلب الثاني

تصنيف الأنظمة السياسية من حيث الفصل بين السلطات

تنقسم الأنظمة السياسية، من حيث مبدأ الفصل بين السلطات، إلى ثلاثة أنظمة رئيسية: النظام البرلماني، والنظام الرئاسي، والنظام المختلط. ولكل نظام خصائص تميزه عن غيره. وعليه، ولتوضيح هذه الصور، قسمنا هذا المطلب إلى ثلاثة فروع:

الفرع الأول: النظام البرلماني:

من المعلوم إن النظام البرلماني هو ذلك النظام الذي يقوم على مبدأي ثنائية السلطة التنفيذية من جهة والفصل المرن بين السلطات من جهة أخرى. ويعد مملكة بريطانيا مهد هذا النظام ومنها أنتقل إلى دول أخرى. انطلاقاً من ذلك يتميز النظام البرلماني بخاصيتين رئيسيتين وهما:

أولاً:- ثنائية السلطة التنفيذية: تتكون السلطة التنفيذية في النظام البرلماني من رئيس دولة غير مسؤول عن أعماله ومجلس الوزراء مسؤول أمام البرلمان، أما رئيس الدولة فيجب أن يكون مستقلاً عن البرلمان متميزاً عن رئيس مجلس الوزراء، ومن الأفضل أن يكون ملكاً بالوراثة فيتحقق له هذا الاستقلال بطريقة تلقائية، وذلك لأن إذا كان اختيار رئيس الدولة بالانتخاب الشعبي فإنه يقوي مركز الرئيس ويخل بالتوازن القائم بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لصالح الأخيرة، وإذا اختير رئيس الدولة عن طريق البرلمان فإنه

يخل بالتوازن بين السلطتين لصالح السلطة التشريعية غير ان استقلال الرئيس تجاه البرلمان يتحقق في حدود لا بأس بها نتيجة لعدم مسؤوليته امام البرلمان مما لا يجوز مؤاخذه أو عزله من منصبه وعدم مسؤولية رئيس الدولة سياسياً عن أعماله يستلزم ألا يمارس أعماله منفرداً، وأن يوقع معه على قراراته أحد الوزراء ليكون مسؤولاً عنها.

أما مجلس الوزراء فهو الهيئة ذات الأهمية الأولى والفعالية الحقيقية في السلطة التنفيذية في النظام البرلماني، وتخضع تصرفات الوزراء لرقابة البرلمان، ويسأل الوزراء فردياً يتعلق بكل وزير على حده ويؤدي تقريرها إلى وجوب استقالته، ومسؤولية تضامنية يؤدي تقريرها إلى إسقاط الوزارة بكاملها وتعد المسؤولية التضامنية أهم ما يميز النظام البرلماني (ساجد، 2019، ص: 88).

ثانياً:- التعاون والتوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية: إن التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية هو إحدى نتائج مبدأ الفصل المرن بين السلطات، حيث تتخلص الفكرة الرئيسة التي يقوم عليها هذا المبدأ على أن سلطة الدولة وحدة واحدة لا تتجزأ، غير أن للدولة وظائف ثلاث هي: الوظيفة التشريعية والوظيفة التنفيذية والوظيفة القضائية، ويجب أن توزع هذه الوظائف على هيئات ثلاث، بحيث تكون هناك هيئة تختص بممارسة التشريع، وهيئة تختص بممارسة التنفيذ، وهيئة تباشر الوظيفة القضائية، لكي لا تتركز السلطة في هيئة واحدة فتسيء أفعالها.

غير أن تلك الهيئات عندما تباشر تلك الوظائف لا تباشرها بإعتبارها سلطات منفصلة يمثل كل منها جانباً من جوانب السيادة، بل بإعتبارها مجموعة من الاختصاصات تصدر من سلطة موحدة هي سلطة الدولة (زهاوي، 2015: ص 81-82).

بناءً على ما تقدم يمكن القول إن جوهر مبدأ الفصل بين السلطات في النظام البرلماني هو الفصل النسبي القائم على التعاون والرقابة المتبادلة بين السلطات وبالأخص بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. وتتجلى مظاهر هذا التعاون في حق السلطة التنفيذية (رئيس الدولة والوزارة) في تقديم مقترحات مشاريع القوانين، وحققها في تصديق القوانين الصادرة من البرلمان أو الاعتراض عليها، وكذلك في إمكانية الجمع بين الوزارة وعضوية البرلمان في بعض الأنظمة البرلمانية كالنظام الانكليزي، فضلاً عن حقها في ممارسة بعض الصلاحيات التشريعية في الظروف الاستثنائية.

أما مظاهر الرقابة، فتتمثل في حق السلطة التشريعية في ممارسة الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة من خلال الأدوات الدستورية المتمثلة في السؤال والتحقيق والاستجواب. وفي المقابل يحق للسلطة التنفيذية دعوة البرلمان للانعقاد وتأجيل جلساته وفضها (شيخو محمد، 2022: ص 77).

والى جانب التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية يجب أن يكون هناك توازن بينهما، بحيث لا تتبع إحدى هاتين سلطتين للأخرى، فكل واحدة منهما تملك وسيلة للضغط على الأخرى، فالسلطة التشريعية تملك وسيلة التأثير على الوزارة عن طريق تقرير مسؤوليتها الوزارية، فيما تملك السلطة التنفيذية وسيلة التأثير على البرلمان من خلال حل البرلمان (الهوراني، 2016: ص124-125).

وهذا يعني الاعتراف لكل من السلطتين التشريعية والتنفيذية بالقدرة على إنهاء الوجود القانوني للأخرى، فللبرلمان أن يجبر الحكومة على الاستقالة عن طريق الاقتراع بعدم الثقة عليها أو سحب الثقة منها، سواء بطريقة مباشرة من خلال عملية استجواب، أم بطريقة غير مباشرة من خلال عدم تصويت البرلمان على مشاريع القوانين المهمة كالموازنة مثلاً مما يعطل عمل الحكومة ويجبرها على الاستقالة، ومقابل كل ذلك يكون للحكومة الحق في حل البرلمان، أي إنهاء مدة البرلمان قبل نهاية المدة القانونية المحددة للنيابة، أي قبل إنتهاء الفصل التشريعي.

ويعتبر حق الحل من أهم وسائل رقابة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، وهو يقابل في خطورته المسؤولية الوزارية المقررة أمام البرلمان. وعلى كليهما يقوم التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية (الخطيب، 2006: ص382).

الفرع الثاني: النظام الرئاسي:

إن النظام الرئاسي هو ذلك النظام الذي يقوم على مبدأي أحادية السلطة التنفيذية من جهة، والفصل الجامد بين السلطتين التشريعية والتنفيذية من جهة أخرى، وتعد الولايات المتحدة الأمريكية هي منبع هذا النظام، ومنها انتقل إلى العديد من دول عالم. ويتميز هذا النظام بخصائص الآتية:-

أولاً:- أحادية السلطة التنفيذية: تتمثل الخاصية الأولى من خصائص النظام الرئاسي باحادية السلطة التنفيذية، حيث أن رئيس الجمهورية المنتخب من الشعب بصورة مباشرة أو غير مباشرة يجمع بين مناصبي رئيس الدولة ورئيس الحكومة، ولا يوجد بجواره رئيس الوزراء أو مجلس الوزراء وإنما موظفون أو مستشارون، يرتبطون برئيس الجمهورية بعلاقة خضوع وتبعية، ويكونون مسؤولين أمام الرئيس فقط وليس البرلمان (الكونغرس) (عثمان، 2006: ص 246).

والرئيس في هذا النظام يتمتع بصلاحيات واسعة جداً فهو الذي يتولى قيادة القوات المسلحة، ويقوم بوضع السياسة العامة للدولة وينفذها، ويدير السياسة الخارجية ولا يخضع للمسؤولية السياسية أمام البرلمان (الكونغرس) (المادة (2) من الدستور الأمريكي لسنة 1787).

ثانياً:- الفصل الجامد بين السلطات: من خصائص أخرى للنظام الرئاسي هو أن فصل بين سلطات الثلاثة تكون جامدة، بحيث تختص السلطة التشريعية (الكونغرس) بالتشريع وحده، والسلطة التنفيذية تقوم بتنفيذ القوانين والسياسة العامة للدولة، وبدورها تقوم السلطة القضائية بتطبيق القوانين والرقابة على دستوريته، أي أن هذا النظام يعتمد على الفصل الجامد بين السلطات، سواء كان الفصل عضوياً أم وظيفياً.

فالاستقلال العضوي يعني استقلال السلطات الثلاثة التشريعية والتنفيذية والقضائية عن بعضها البعض أثناء قيامها بأداء وظائفها، بحيث يكون لكل سلطة من سلطات الدولة استقلال عضوي في مواجهة السلطتين الأخرتين، مع ما يترتب هذا الاستقلال من عدم خضوع أي منها لأي إجراء من شأنه أن يهدر الاستقلال.

أما الاستقلال الوظيفي فيقصد به أن تختص كل سلطة بوظيفة معينة بذاتها، مما يحول دون تجاوز إحداها لنصيبها المقرر من هذا الاختصاص (الكلي، 2024: ص137-139).

الفرع الثالث: النظام المختلط

يقصد بالنظام المختلط: "النظام الذي يجمع بين النظامين البرلماني والرئاسي، وترجح فيه كفة السلطة التنفيذية على كفة السلطة التشريعية، وتقوم العلاقة بينهما على أساس التعاون المتبادل، أو الفصل المرن بينهما، وليس الفصل الجامد" (عبد السلام، 2004: ص23).

من هنا يمكن بيان خصائص النظام المختلط بأمرين أساسيين:

أولاً: ثنائية السلطة التنفيذية وتفوق سلطة رئيس الدولة: يعد مبدأ ثنائية السلطة التنفيذية مستوحى من النظام البرلماني، فالرئيس الدولة يتمتع بصلاحيات دستورية تمكنها من رسم السياسة العامة وتسيير شؤون الدولة، وتعد الحكومة مسؤولة أمام البرلمان. بيد أن انتخاب رئيس الجمهورية من قبل الشعب بالاقتراع العام يمنحه صلاحيات واسعة وفعالية تسمح له بالظهور بمظهر القوة والتفوق في السلطة التنفيذية.

ويتجلى هذا التفوق في عدد من المظاهر في الدستور. فالرئيس يرأس مجلس الوزراء أو له الحق في ترؤسه، وله صلاحية تعيين رئيس الحكومة وتعيين الوزراء بناء على اقتراح رئيس الحكومة، كما

ويعين كبار الموظفين، ويتمتع بصلاحيات تنظيمية واسعة، إضافة إلى أن بعض الدساتير تمنحه صلاحيات تشريعية. كذلك فإن الرئيس يمتلك صلاحيات واسعة في الظروف الاستثنائية، كما إنه يمكنه اللجوء إلى الشعب لاستفتاءه.

وعلى الرغم من الصلاحيات التي يتمتع بها رئيس الدولة، فهو غير مسؤول سياسياً إلا أمام الهيئة الناجبة، في حين يمارس البرلمان المسؤولية السياسية على الحكومة. ولذلك فإن الرئيس يمارس صلاحياته من خلال إشراك الحكومة في التوقيع على معظم قراراته من خلال ما يعرف دستورياً تحت اسم (التوقيع الإضافي) (البحري، 2022: ص302).

ثانياً:- التعاون والتوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية: تتجلى مظاهر هذا التعاون في العديد من الآليات؛ أهمها امتلاك الحكومة صلاحية الاقتراح التشريعي، (الحلو وعادل، 2019: ص81).

ويمكنها طلب تفويض تشريعي من البرلمان للتشريع في بعض القضايا خلال مدد زمنية محددة، وتمتلك سلطات تنظيمية واسعة.

أما مظاهر التوازن فتتجلى خصوصاً من خلال سلطة البرلمان في ممارسة الرقابة على الحكومة التي تُعدّ المسؤولة سياسياً أمامه، والذي يمكنه في الدرجة النهائية من تقنيات الرقابة إمكانية سحب الثقة من أحد الوزراء أو من الحكومة. في المقابل تمتلك الحكومة وبوساطة رئيس الدولة سلطة حل البرلمان والدعوة لانتخابات مبكرة (البحري، 2022: ص303).

من خلال المقارنة بين الأنظمة السياسية المذكورة، يتضح أن النظام المختلط هو الأنسب للحكم في إقليم كردستان – العراق، وذلك لكونه يجمع بين خصائص كل من النظام البرلماني والنظام الرئاسي. ولهذا الاختيار ما يبرره، وسوف نتناول هذه المبررات في المبحث الثالث من هذا البحث.

المبحث الثالث

النظام المختلط كأنسب نظام لإقليم كردستان- العراق

لكي يكون النظام السياسي ناجحاً في أي بلد، لا بد أن يكون متلائماً مع طبيعة المجتمع فيه، ذلك أن لكل مجتمع خصائصه وقيمه ومبادئه، مع وجود تفاوت واختلاف في مستوى الوعي الفكري والسياسي وحتى الاقتصادي بين المجتمعات.

وانطلاقاً من هذا الأساس، قد يكون النظام الرئاسي مناسباً وناجحاً في بلد ما، في حين لا يحقق النجاح ذاته في بلد آخر، والأمر نفسه ينطبق على النظام البرلماني أو النظام المختلط.

وعليه، فإن اختيار النظام السياسي الأنسب لإقليم كردستان-العراق ينبغي أن يتم وفق آلية دقيقة وسليمة تراعي طبيعة المجتمع الكردستاني وخصوصياته.

ولبيان ذلك، ارتأينا التطرق إلى طبيعة النظام السياسي القائم في الإقليم مع عرض المبررات الداعية إلى تبني النظام المختلط، وذلك من خلال المطالبين الآتين:

المطلب الأول

طبيعة النظام السياسي الحالي في إقليم كردستان-العراق

بعد نفاذ دستور جمهورية العراق لعام 2005، تم الاقرار رسمياً بإقليم كردستان وسلطاته القائمة إقليمياً اتحادياً. (المادة 117/أولاً). كما منح الدستور لسلطات الاقاليم الحق في ممارسة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وفقاً لاحكام هذا الدستور. المادة (121/أولاً).

علماً أن لإقليم كردستان- العراق سلطات قائمة منذ عام 1992، وذلك عندما قامت الحكومة العراقية بسحب مؤسساتها الرسمية من محافظات (أربيل، السليمانية ودهوك) وبعض مناطق محافظتي (كركوك وديالى) في 1991/11/26.

وبتاريخ 1992/4/8 أصدرت الجبهة الكردستانية قانونين؛ الأول كان قانون انتخاب المجلس الوطني لكردستان العراق رقم (1) لسنة 1992، وقانون انتخاب قائد الحركة التحررية الكردية رقم 2 لسنة 1992. وبعد ذلك وفي 1992/5/19، تم اجراء أول انتخاب في إقليم كردستان لأعضاء المجلس الوطني الكردستاني. وفي الجلسة الاولى للمجلس بتاريخ 1992/6/4، منح الثقة للحكومة.

وهكذا أصبحت لكردستان المؤسسات الشرعية. (مهدي و شريف، 2015: ص53-54). وفي نفس العام صدر قانون مجلس الوزراء رقم (3) لسنة 1992. وبعد نفاذ الدستور العراقي عام 2005 صدر قانون رئاسة إقليم كردستان- العراق رقم (1) لسنة 2005.

عليه لبيان طبيعة النظام السياسي في الإقليم لا بد من التطرق إلى أهم خصائصه وذلك من خلال تقسيم هذا المطلب على الفرعين التاليين:

الفرع الأول: ثنائية السلطة التنفيذية في إقليم كردستان- العراق:

من خلال استقراء نصوص القوانين المتعلقة بالسلطات العامة في إقليم كردستان نجد أن السلطة التنفيذية في الإقليم تتكون من قطبين رئيسيين هما رئاسة الإقليم ومجلس الوزراء.

وبالرجوع إلى قانون رئاسة إقليم كردستان- العراق رقم (1) لسنة 2005، نجد أنه نص على أن يكون لإقليم كردستان- العراق رئيس يسمى (رئيس إقليم كردستان) وهو الرئيس الأعلى للسلطة التنفيذية في الإقليم (المادة (1) من قانون رئاسة إقليم كردستان- العراق رقم (1) لسنة 2005).

أما فيما يتعلق بالطرف الثاني للسلطة التنفيذية في إقليم كردستان- العراق، هو مجلس الوزراء فقد أصدر المجلس الوطني الكورستاني قانوناً خاصاً بمجلس الوزراء تحت تسمية (قانون تأسيس حكومة إقليم كردستان- العراق: مجلس الوزراء رقم (3) لسنة 1992)، وبعد صدور هذا القانون تم تشكيل مجلس الوزراء لأول مرة في كردستان وبدأ عمله رسمياً بتاريخ 1992/7/4.

ويعد مجلس الوزراء أعلى هيئة تنفيذية للإقليم ويتكون من الرئيس ونائبه والوزراء، ويمارس الصلاحيات الواردة في المادة الثامنة من القانون رقم (3) لسنة 1992. (المادة (2) من نظام رئاسة مجلس الوزراء لإقليم كردستان العراق رقم (1) لسنة 2006)

بناءً على ما تقدم يمكن القول، إن الخاصية الأولى للنظام السياسي في إقليم كردستان العراق هي ثنائية السلطة التنفيذية أي وجود طرف هو رئاسة الإقليم وطرف آخر هو مجلس الوزراء. وتعد هذه الخاصية من خصائص النظام البرلماني سواء بمفهومه التقليدي أو المتطور.

الفرع الثاني: التعاون والرقابة المتبادلة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية:

يقوم النظام السياسي في إقليم كردستان- العراق على خاصية أخرى، ألا وهي خاصية التعاون والرقابة المتبادلة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. وتظهر مظاهر التعاون والرقابة من خلال عدة اليات، أهمها امتلاك رئيس الإقليم صلاحي : اصدار مرسوم دعوة المجلس الوطني للإقليم إلى دورة الانعقاد الاولى للدورة الانتخابية خلال (خمسة عشر يوما) من تاريخ اعلان النتائج النهائية (المادة (10/ ثالثاً) من قانون رئاسة إقليم كردستان العراق).

كما يتولى الرئيس صلاحية اقتراح مشاريع القوانين والقرارات المتعلقة برئاسة الإقليم للمجلس الوطني لكوردستان العراق. واصدار القوانين والقرارات التي يشرعها المجلس الوطني لكوردستان-

العراق خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ وصولها إلى رئاسة الإقليم، وله حق الاعتراض عليها كلياً أو جزئياً خلال المدة المذكورة وإعادتها إلى المجلس الوطني لإعادة النظر فيها... كما يقوم رئيس الإقليم بإصدار مرسوم بإجراء الانتخابات العامة للمجلس الوطني لكوردستان – العراق و تحديد موعدها ... (المادة (1) من قانون رقم (1) لسنة 2009 قانون التعديل الثاني لقانون رئاسة إقليم كوردستان - العراق رقم (1) لسنة 2005 المعدل).

ومن جانبها، تمتلك حكومة إقليم كوردستان صلاحية اقتراح مشروعات القوانين وإرسالها إلى البرلمان (المادتان (78 و 83) من النظام الداخلي لبرلمان إقليم كوردستان- العراق لسنة 2018).

وفي المقابل يقوم البرلمان بانتخاب رئيس الإقليم، كما يقوم بمنح الثقة للحكومة. وفيما يتعلق بالوظيفة الرقابية للبرلمان فله ان يمارسها بعدة اليات اهمها توجيه الاسئلة إلى رئيس الوزراء وأعضاء مجلس الوزراء (المادة (58) من النظام الداخلي لبرلمان إقليم كوردستان العراق لسنة 2018).

كما يستطيع طلب استيضاحات من الحكومة عن طريق طرح موضوع عام للمناقشة (المادة (66) من النظام الداخلي للبرلمان)، ولأعضاء البرلمان طلب استجواب رئيس الوزراء والوزراء (المادة (68) من النظام الداخلي للبرلمان).

وفيما يتعلق بالتوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في اقليم كوردستان- العراق، فقد منح المشرع كلا المجلسين سلاحاً يمكن استعماله ضد المجلس الآخر في حال تجاوزه حدود اختصاصاته المرسومة له قانوناً. حيث تستطيع السلطة التنفيذية عن طريق رئيس الإقليم حل البرلمان في حالات محددة (المادة (10/رابعاً) من قانون رئاسة الإقليم).

وفي المقابل يستطيع برلمان الإقليم سحب الثقة من رئيس الإقليم بموافقة (4/3) من عدد أعضائه. (المادة (16) من قانون رئاسة الإقليم). وكذلك له الحق في سحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء بموافقة (3/2) ثلثي عدد أعضاء البرلمان، ومن الوزراء بموافقة الأغلبية المطلقة لعدد أعضائه. (المادة (74) من النظام الداخلي للبرلمان).

مما تقدم يمكن القول، إن خاصية التعاون والتوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية موجودة ضمن النظام السياسي لإقليم كوردستان- العراق، أي أن الفصل بين السلطات يكون فصلاً مرناً كما هو الحال في النظام البرلماني، وليس فصلاً مطلقاً أو جامداً كما هو الحال في النظام الرئاسي. عليه يمكن القول ان

خصائص النظام السياسي في إقليم كردستان تعطينا انطباعاً بأن هذا النظام هو النظام البرلماني ولكن ليس بمفهومي التقليدي.

المطلب الثاني

مبررات اعتماد النظام المختلط لإقليم كردستان- العراق

لاختيار النظام السياسي المناسب لإقليم كردستان- العراق يجب التأكيد على عدة الجوانب الجوهرية في هذا المجال، يتمثل أولها في ضرورة وجود التناسب بين النظام السياسي والبنية المجتمعية في الإقليم والمرحلة التي يمر بها في مسيرة تطوره الفكري والاجتماعي والسياسي، لأن اختيار نوع النظام السياسي في بلد ما غالباً ما يكون مبنياً على مجموعة من عوامل تاريخية وسياسية. لذا فإن مسألة اختيار نوع النظام السياسي ليست مسألة بسيطة؛ بل يجب التوقف عندها ملياً وأخذ بعض أمور بنظر الاعتبار وهي أن النظام السياسي الذي يتناسب مع مجتمع ما قد لا يتناسب مع مجتمع آخر (مولود، 2020: ص148).

انطلاقاً من ذلك هناك مبررات عدة للأخذ بالنظام المختلط في إقليم كردستان- العراق سنتناولها في الفرعين التاليين:

الفرع الأول: المبررات المتعلقة بالنظام نفسه:

هناك عدة مبررات تتعلق بالنظام نفسه، أهمها:-

أولاً:- عدم تمثيل هذا النظام الصورة الكاملة للنظام البرلماني القائم أساساً على تكوين السلطة التنفيذية من رئيس دولة يسود ولا يحكم، ومجلس للوزراء يسود ويحكم (كما هو الحال في انكلترا). إذا يمنح هذا النظام رئيس الدولة اختصاصات أصلية وفعالة تقترب من الاختصاصات التي يمارسها رئيس الدولة في النظام الرئاسي. يمارس بعضها بنفسه مثل: إصدار القوانين واللوائح بأنواعها المختلفة، وإعلان حالة الطوارئ، ودعوة البرلمان للإنعقاد وحله، وحق العفو، وتعيين رئيس مجلس الوزراء، والوزراء وإعفائهم من مناصبهم. والبعض يمارسها بواسطة مجلس الوزراء مثل: وضع السياسة العامة للدولة، والإشراف على تنفيذها وفقاً للقوانين واللوائح (عبد السلام، 2004: ص23-24).

انطلاقاً من ذلك، إذا طبق النظام المختلط في الإقليم، سينتخب الرئيس بصورة مباشرة من قبل الشعب فهذا بحد ذاته تعد أكثر شرعية من الأسلوب التقليدي الذي يقوم على انتخابه من قبل البرلمان ومن

شأن ذلك ان يسمح له بممارسة دور أكبر في العملية السياسية ويحرره من هيمنة البرلمان الأمر الذي يؤدي إلى تقوية وتعزيز النظام الديمقراطي (مولود، 2020: ص149).

ثانياً:- عدم تمثيل هذا النظام الصورة الكاملة للنظام الرئاسي القائم أساساً على تكوين السلطة التنفيذية من رئيس الدولة وحده، وعدم وجود مجلس للوزراء أو وزراء بالمعنى الفني والسياسي المعروف في النظام البرلماني واعتبار الوزراء في ظل مجموعة سكرتاريين أو معاونين، أو منفذين لتعليمات وسياسات رئيس الجمهورية. وذلك لوجود مجلس للوزراء في النظام المختلط إلى جانب رئيس الدولة، يتشرف برئاسته رئيس يسمى رئيس مجلس الوزراء، أو الوزير الأول يتولى ممارسة صلاحيات فعلية، يمارسها بنفسه مثل: الاشتراك مع رئيس الدولة في وضع السياسة العامة للدولة، والإشراف على تنفيذها وفقاً للقوانين واللوائح، وإصدار القرارات الإدارية والتنفيذية وفقاً للقوانين ومراجعة تنفيذها، وإعداد مشروعات القوانين والقرارات، وإعداد مشروع الموازنة العامة للدولة، وإعداد مشروع الخطة العامة للدولة (عبد السلام، 2004: ص24-25).

ثالثاً:- رفض النظام المختلط لمبدأ الفصل شبه المطلق بين السلطات – وخاصة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية – وأخذ بمبدأ الفصل المرن أو من خلال أقامته تعاوناً وتوازناً. يتحقق معه منع كل سلطة من الاستبداد بسلطاتها. وذلك بمنحة السلطة التشريعية حق توجيه الأسئلة والاستجابات للحكومة ككل، أو إلى أحد الوزراء بمفرده، وتكوين لجان للتحقيق والرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، وحق سحب الثقة من الحكومة أو من أحد الوزراء، والتصديق على بعض المعاهدات الهامة الخاصة بالدولة. مما يمنحها دوراً هاماً في سير الإدارة والعلاقات الخارجية. ومنح النظام المختلط في مقابل ذلك سلطات هامة للسلطة التنفيذية تجاه البرلمان تتمثل في: دعوة البرلمان إلى الانعقاد، وفض دوراته البرلمانية، وحله قبل انتهاء مدته القانونية، واقتراح القوانين، والتصديق عليها، وإصدار اللوائح اللازمة لتنفيذها، ومنح الوزراء الحق في دخول البرلمان لشرح سياسة الحكومة، والدفاع عنها، والجمع بين منصب الوزارة وعضوية البرلمان (عبد السلام، 2004: ص25-26).

رابعاً:- كما يرى البعض أن من خصائص هذا النظام وجود أغلبية برلمانية تدعم حكومة قائمة على ائتلاف حزبي استراتيجي مستقر، وهي واحدة من المشكلات الحالية الموجودة في إقليم كردستان يمكن حل هذه المعضلة من خلال نظام شبه رئاسي (أمين، 2021، ص: 160).

الفرع الثاني: المبررات السياسية:

هناك عدة مبررات أفرزتها التجربة السياسية في إقليم كردستان- العراق من أهمها ما يلي:-

أولاً:- فشل التجربة البرلمانية بعد 2005: بعد ما بينا سابقاً أن النظام السياسي الحالي في إقليم كردستان- العراق هو نظام برلماني قائم على ثنائية السلطة التنفيذية والفصل المرن بين السلطات، وعلى الرغم من إيجابيات هذه النظام، إلا أننا لم نجد له التوفيق والنجاح في الإقليم رغم مرور سنوات عديدة على تطبيقه. حيث تتجلى مظاهر فشل هذا النظام في العديد من الحالات؛ منها أن من خصائص هذا النظام رقابة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية، أي أن البرلمان هو الرقيب الأول على أعمال الحكومة وله صلاحيات عديدة يمكن ممارستها لبطرقته على أعمال الحكومة وإجبارها على القيام بواجباتها، إلا أن برلمان إقليم- كردستان لم يستطع ممارسة صلاحياته ضد الحكومة رغم وجود العديد من الحالات التي تستدعي تدخل البرلمان ومحاسبة الحكومة، ومع ذلك وقف مكتوف الأيدي، حيث لم نجد طوال تجربة هذا النظام في الإقليم أي حالة تم فيها سحب الثقة من أحد الوزراء.

كما إن من مظاهر السلبية لهذا النظام وجدنا أكثر من حالة لتأخير تشكيل الحكومة في الإقليم، حيث تمر على الانتخابات مدة أطول من اللازم، ومنها بعد الانتخابات العامة (الدورة الخامسة) التي في جرت 2018/9/30، إذ لم يتم تشكيل الحكومة إلا بعد 10 أشهر من تاريخ الانتخابات. وفي الدورة السادسة تم اجراء الانتخابات في 2024/10/20، وبعد شهر ونصف انعقدت اول جلسة للبرلمان، ولم يتمكن من انتخاب رئاسة البرلمان، أما عملية تشكيل الحكومة فلا تزال عالقة حتى تاريخ كتابة هذا البحث. كما إن البرلمان لم يستطيع حل بعض القضايا الحساسة، ومنها ما يتعلق بسن وصياغة دستور الإقليم وكذلك تشريع بعض القوانين المهمة والضرورية.

مما تقدم يظهر لنا فشل التجربة البرلمانية في إقليم كردستان- العراق، لذا ينبغي البحث عن نظام سياسي آخر يتلائم مع طبيعة البنية المجتمعية والسياسية في الإقليم.

ثانياً:- طبيعة النظام الحزبي: من المعلوم أن النظام الحزبي المطبق في إقليم كردستان- العراق هو نظام تعدد الاحزاب، وذلك لوجود عدد كبير من الاحزاب السياسية في الإقليم، ولهذا التعدد ما يبرره، منها وجود عدد كبير من الاحزاب السياسية ضمن حركة التحررية الكردستانية ومشاركتها الفعالة في الثورات الكردستانية وبناء النظام السياسي في إقليم كردستان- العراق.

إضافة إلى ذلك، يعد المجتمع الكوردستاني من المجتمعات المتعددة، إذ يتكون من قوميات وأديان مختلفة، وهناك أحزاب سياسية تمثل هذه المكونات، ولا سيما المكونات القومية كالتركمان والكلدو آشوريين. انطلاقاً من ذلك، وللحفاظ على التجربة الديمقراطية في إقليم كردستان العراق، لا بد من الأخذ بنظام سياسي يتلائم مع طبيعة النظام الحزبي في الإقليم من جهة، ويضج حداً للتعددية غير مبررة من جهة أخرى.

وباعتقادنا، فإن النظام الرئاسي بمفهومه التقليدي لا يصلح لإقليم كردستان العراق، لأنه سيؤدي بمرور الزمن إلى تهميش دور بعض الأحزاب السياسية، وهذا بحد ذاته لا يخدم الوضع السياسي في الإقليم. كما أن النظام البرلماني بمفهومي التقليدي لا يصلح في ظل وجود الأعداد الكبيرة من الأحزاب السياسية، لأنه سيؤدي إلى فوضى سياسية وتعطيل المؤسسات الرسمية، إذ إن هذا النظام يتطلب في كثير من الأحيان قيام تحالفات بين الأحزاب السياسية لتشكيل المؤسسات الرسمية، وهذا بحد ذاته تعد تحدياً أمام النظام السياسي في الإقليم، لا سيما في أوقات عدم التوافق بين الأحزاب السياسية.

لذا نعتقد أن الأخذ بنظام مختلط من شأنه أن يحل هذه الإشكاليات، لكونه يوازن بين سمات كلا النظامين وخصوصاً أن رئيس الإقليم سوف ينتخب مباشرة من الشعب إذا ما أخذ الدستور بهذا النظام، وسيمنحه صلاحية اختيار رئيس الحكومة، الأمر الذي من شأنه أن يحل إشكالية تشكيل الوزارة والتي عاني منها النظام السياسي في الإقليم طوال السنوات الماضية.

إضافة إلى ذلك تستلزم التعددية الحزبية إشراك القوى السياسية الفاعلة والمنافسة على السلطة من خلال الأحزاب السياسية في هذه السلطة حسب أهميتها وتأثيرها، وأفضل مكان لذلك هو قبة البرلمان، إذ أن الحكومة مسؤولة أمامه، وهذا ما يؤدي إلى بسط رقابته على أعمال الحكومة ومناقشته السياسات والبرامج في البلاد ويكون بذلك حكومة مسؤولة أمام البرلمان. (أمين، 2021، ص: 157).

ثالثاً:- الثقافة السياسية: تعد الثقافة السياسية جزءاً من الثقافة السائدة في مجتمع معين، وكما بينا سابقاً كونها تتعلق بمجموع ما يملكه الفرد من معارف عن النظام السياسي، ومشاعر إيجابية وسلبية نحو القادة والمؤسسات وأحكام تقييمية بشأن الظواهر والعمليات السياسية. وعموماً للثقافة السياسية ثلاث صور وهي ما يلي:

1. **الثقافة السياسية الضيقة أو المحلية:** توجد مثل هذه الثقافة في المجتمعات التقليدية وقليلة التطور حيث تكون أهتمامات المواطن تجاه المواضيع السياسية ضعيفة أو منعدمة نتيجة ضعف الوعي السياسي، وضالة تطور عناصر الاندماج والتلاحم، وكذلك عدم رغبة المواطنين في الارتباط بطريقة إيجابية بالمؤسسات السياسية الوطنية، والواقع أن الثقافة السياسية التقليدية ليست إلا إنموذجاً

لثقافات سياسية محلية ضيقة قائمة على أساس الأسرة والقرية والطائفة والجماعة الإثنية والمنطقة أو غير ذلك (الأسود، 1990: ص409).

2. **الثقافة السياسية التابعة أو الرعوية:** ويطلق عليها أيضاً بثقافة الخضوع أو التبعية، بحيث يقصد بها الثقافات المحلية التي تقوم على علاقات القربى والدين والعرف (حمود، 2018: ص96)، كذلك تلك التي تقوم على خضوع المواطنين لقرارات السلطة السياسية، وهذه العلاقة تدفع المواطنين إلى اللامبالاة والاغتراب وعدم الشعور بالمسؤولية تجاه أي شخص خارج دائرته (الأسرة، العشيرة، الطائفة)، حيث ينظر المواطن إلى النظام السياسي على أنه نظام أبوي يتعهد به ويتولى كل شيء نيابة عنه، وقد يشك المواطن في السلطة السياسية ويعتبرها مجرد أداة لتحقيق مصالح القائمين عليه ليس غير (المنوفي، 1978، ص161).

3. **ثقافة المساهمة أو المشاركة:** يتصف أفراد المجتمع في ظل هذا النوع من الثقافة بقدرتهم على تطوير وعيهم الخاص بعملية المدخلات في المجتمع مما يسهل من مهمة إخراجهم في العملية السياسية، وهذا يدل على وعي الأفراد بنوعية المطالب الموجهة إلى النظام من جهة وإدراكهم بقدرة هذا النظام على الاستجابة لمطالبهم، وينبع هذا من إدراك الأفراد لحقوقهم السياسية وضرورة ممارستها (Almond and Verba, 1965: p16). وفي ضوء ما تقدم، يمكن القول إن الثقافة السياسية تلعب دوراً مؤثراً في تحديد السلوك الانتخابي الذي يعتبر أحد العناصر الأساسية للنظام السياسي، وهي تعتبر محدداً للسلوك السياسي للمواطن وفقاً لمدى نضجها، فتدني المعرفة السياسية لدى المواطنين يشكل عائقاً أمام عمليتي المشاركة والتنمية السياسية (جابر، 2016: 316).

انطلاقاً من ذلك، يمكن القول إن تأثير الثقافة السياسية للناخب الكوردستاني لا يخرج عن إطار الثقافة السياسية الضيقة أو ثقافة الخضوع في أفضل حالاتها، وهو ما يترتب عليه عدم تمكن القيادات السياسية وكذلك النخبة الأكاديمية من الحصول على المقاعد البرلمانية، الأمر الذي يؤثر بدوره في أداء أهم مؤسسة ضمن النظام السياسي في إقليم كردستان – العراق.

وعليه، يمكن القول إن الثقافة السياسية في الإقليم لا تتناسب مع النظام البرلماني، بل تعد عائقاً أمام نجاحه. ومن ثم يتطلب الأمر البحث عن نظام سياسي آخر قادر على معالجة هذه الإشكالية، من خلال إيجاد نوع من التوازن بين طبيعة الثقافة السياسية للمجتمع ودورها في إضفاء الشرعية على المؤسسات السياسية. ومن أبرز هذه النظم – بحسب اعتقادنا – النظام المختلط، إذ بوسعه أن ينشئ سلطة تنفيذية قوية عن طريق

انتخاب رئيس الإقليم ومنحه صلاحيات فعلية، ولا سيما أن الفوز بمنصب رئاسة الإقليم يتطلب بالضرورة دعماً ومساندة من الأحزاب الكبيرة.

الخاتمة

بعد الانتهاء من كتابة بحثنا الموسوم بـ (النظام السياسي الملائم لإقليم كردستان- العراق: دراسة تحليلية مقارنة مع التركيز على إمكانية تبني النظام المختلط)، توصلنا إلى الاستنتاجات والتوصيات الآتية:

أولاً: الاستنتاجات

- 1- عرف الفقه الدستوري التقليدي النظام السياسي بأنه المؤسسات السياسية الرسمية، أي السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. غير أن التعريف الشامل للنظام السياسي يمتد ليشمل أيضاً أنماط التفاعلات السياسية الأخرى التي تحدث خارج هذه المؤسسات وتؤثر فيها.
- 2- إن الأخذ بأي نظام سياسي في دول العالم يتوقف على مجموعة من العوامل المحددة، أهمها: البنية المجتمعية، ودرجة التطور السياسي والاقتصادي، وكذلك مستوى الوعي المجتمعي.
- 3- إن النظام البرلماني المطبق حالياً في إقليم كردستان – العراق لم يحقق النجاح المطلوب حتى وقت كتابة هذا البحث؛ لأنه لم ينتج مؤسسات رسمية قادرة على فرض إرادتها على مختلف مناطق الإقليم.
- 4- إن غياب وثيقة دستورية أو عدم امتلاك الإقليم لدستور خاص به يؤثر سلباً في إمكانية تحديد نظام سياسي مستقر.
- 5- لم نجد في مسيرة الحياة البرلمانية في إقليم كردستان – العراق ما يثبت صحة قيام هذه المؤسسة بوظيفتها الرقابية على أعمال الحكومة بالقدر المطلوب، على الرغم من أن هذه الوظيفة تعد جوهر النظام البرلماني.
- 6- من خلال استقرار وتحليل الوضع السياسي في إقليم كردستان – العراق، وبالنظر إلى تجربة الحكم فيه، يتضح أن الإقليم بحاجة إلى سلطة تنفيذية قوية وقادرة على حسم القضايا الداخلية والخارجية.
- 7- إن الثقافة السياسية للمجتمع الكردستاني، وكذلك طبيعة مشاركته السياسية، لا تنتج برلماناً قوياً، بل تقضي إلى وصول أشخاص غير أكفاء إلى قبة البرلمان، الأمر الذي يعطل عمل هذه المؤسسة جزئياً.
- 8- على الرغم من إيجابيات نظام تعدد الأحزاب في إقليم كردستان – العراق، إلا أن التجربة السياسية بهذا الشكل لا تخدم القضية الكردستانية، إذ إن زيادة عدد الأحزاب قد يضعف الوحدة الوطنية. كما أن الإبقاء على النظام البرلماني بصيغته التقليدية قد يعزز هذا التعدد. وعليه نخلص إلى أن تبني نظام سياسي آخر من شأنه تقوية السلطة التنفيذية على حساب هيمنة الأحزاب السياسية سيكون أكثر ملاءمة للإقليم من النظام الحالي.

ثانياً: التوصيات

- 1- نوصي السلطة السياسية وأصحاب القرار بضرورة الإسراع في كتابة دستور إقليم كردستان – العراق، لكون الدستور هو الوثيقة القانونية الوحيدة التي تمنح النظام قوته وشرعيته.
- 2- نوصي المؤسس الدستوري في إقليم كردستان – العراق باعتماد النظام المختلط (النظام شبه الرئاسي)، لكونه أكثر ملاءمة لطبيعة المجتمع الكردستاني، وبما يخدم المسيرة السياسية للإقليم.
- 3- نوصي المؤسس الدستوري في الإقليم بضرورة وضع توازن بين السلطات السياسية، ولا سيما بين البرلمان والحكومة، بحيث يُمنح البرلمان صلاحية مساءلة الحكومة، وفي المقابل تمنح الوزارة – بموافقة رئيس الإقليم – صلاحية حل البرلمان.
- 4- نوصي بأن يضع المؤسس الدستوري في إقليم كردستان نظاماً انتخابياً من شأنه أن ينتج نظاماً حزبياً يخدم النظام السياسي في الإقليم، أي أن يكون هناك تلاؤم وانسجام بين النظام الانتخابي والنظام الحزبي والنظام السياسي.
- 5- نوصي بأن يكون انتخاب رئيس الإقليم انتخاباً عاماً مباشراً، بما يعزز مكانته ويقوي موقعه، نظراً لحاجة الإقليم إلى مركز قوي قادر على صناعة القرارات الحاسمة.

قائمة المصادر

- 1- أبو حمود، حسن. (2018). علم الاجتماع السياسي. دمشق: منشورات جامعة دمشق.
- 2- الزهيري، أبو بكر مرشد فازغ. (2019). الوجيز في النظم السياسية المعاصرة. القاهرة: دار النهضة العربية.
- 3- الأسود، صادق. (1990). علم الاجتماع السياسي: أسسه وأبعاده. بغداد: جامعة بغداد.
- 4- بدوي، ثروت. (1961). النظم السياسية. القاهرة: دار النهضة العربية.
- 5- بن نويمي، محمد. (2024). النظم السياسية. الدوحة: وزارة الثقافة.
- 6- حاشي، يوسف. (2009). في النظرية الدستورية. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.
- 7- خالد، حميد حنون. (2010). الأنظمة السياسية (ط. 3). بغداد: المكتبة القانونية.
- 8- الخطيب، نعمان أحمد. (2006). الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

- 9- زهاوي، سيروان. (2015). النظام البرلماني. بيروت: منشورات زين الحقوقية.
- 10- الشاوي، منذر. (2007). النظرية العامة في القانون الدستوري. عمان: دار ورد للنشر والتوزيع.
- 11- الشكراوي، علي. (2014). الأنظمة السياسية المعاصرة. القاهرة: دار النهضة العربية.
- 12- العنبيكي، طه حميد حسن. (2019). النظم السياسية والدستورية المعاصرة: أسسها ومكوناتها ومعايير تصنيفها (ط. 5). بيروت: دار السنهوري.
- 13- علوان، عبد الكريم. (2009). النظم السياسية والقانون الدستوري. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- 14- علمي، حسين عنده. (2018). نظرية الدولة والنظم الدستورية في الأنظمة السياسية. القاهرة: دار الفكر العربي.
- 15- عبد الله، عبد الغني بسيوني. (1985). النظم السياسية: أسس التنظيم السياسي (الدولة، الحكومة، الحقوق والحريات العامة). الإسكندرية: الدار الجامعة.
- 16- عبد السلام، عبد العظيم. (2004). الدور التشريعي لرئيس الدولة في النظام المختلط. القاهرة: دار النهضة العربية.
- 17- الكاظم، صالح جواد، والعاني، علي غالب. (1990). الأنظمة السياسية. بغداد: جامعة بغداد.
- 18- الكلي، سليم شعبان محمد طاهر. (2024). المعيار المميز للنظام الرئاسي. أربيل: دار هاتريك للطباعة والنشر والتوزيع.
- 19- المحلو، منجد منصور، وعادل، مصدق. (2019). الأنظمة السياسية. بيروت: مكتبة السنهوري.
- 20- المنوفي، كمال. (1987). أصول النظم السياسية المقارنة. الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع.

ثانياً: الرسائل والاطاريح

- 21- شيخو محمد، رينجبر جميل. (2022). مدى مواءمة دستور جمهورية العراق لعام 2005 مع واقع المجتمع العراقي (أطروحة دكتوراه). جامعة دهوك، كلية القانون.

ثالثاً: البحوث

- 22- العكيلي، زيد عدنان محسن ومليوخ، أمير مالك، (2017). مقومات ومعوقات فاعلية النظام السياسي (العراق بعد عام 2005 إنموذجاً)، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية- جامعة النهرين، العدد (48-49).
- 23- أمين، بيشرو علي محمد. (2021). النظام الرئاسي وشبه الرئاسي: إشكالية النظام السياسي في إقليم كردستان. بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي التاسع لجامعة التنمية البشرية بعنوان جوانب القصور والتضخم في التشريعات، السليمانية.
- 24- جابر، محسن رمضان. (2016). الثقافة السياسية وأثرها على النظام السياسي. مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، الجامعة الأسمرية الإسلامية، العدد (7).
- 25- مولود، محمد عمر. (2020). النظام السياسي في ظل دستور إقليم كردستان. بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي "نحو دستور معاصر لإقليم كردستان العراق"، جامعة كوية، أربيل.
- 26- مهدي، مهدي جابر، وشریف، أمين فرج. (2015). طبيعة العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في النظام السياسي في إقليم كردستان. مجلة جامعة التنمية البشرية، العدد (2).

رابعاً: الدساتير والقوانين

- 27- الدستور الأمريكي لسنة 1787.
- 28- الدستور الفرنسي لعام 1946.
- 29- دستور جمهورية العراق لعام 2005.
- 30- قانون رئاسة إقليم كردستان - العراق رقم (1) لسنة 2005.
- 31- قانون رقم (1) لسنة 2009 (التعديل الثاني لقانون رئاسة إقليم كردستان - العراق رقم (1) لسنة 2005 المعدل).
- 32- نظام رئاسة مجلس الوزراء لإقليم كردستان العراق رقم (1) لسنة 2006.
- 33- النظام الداخلي لبرلمان إقليم كردستان - العراق لسنة 2018.

رابعاً: المراجع الأجنبية

- 34- Almond, Gabriel, & Coleman, James. (1960). The politics of the developing areas. Princeton, N.J.: Princeton University Press.
- 35- Almond, Gabriel A., & Powell, G. Bingham Jr. (1966). Comparative politics: A developmental approach. Boston: Little, Brown.

- 36- Almond, Gabriel A., & Verba, Sidney. (1965). The civic culture: Political attitudes and democracy in five nations. Boston: Little, Brown and Company.
- 37- Duverger, Maurice. (1973). Sociologie de la politique. Paris: PUF.
- 38- Sorensen, Georg. (1993). Democracy and democratization: Processes and prospects in a changing world. Boulder, CO: Westview Press.

سیستەمی سیاسی گونجاو بۆ ھەریمی کوردستانی عێراق توێژینەو ھەیکەلی شیکاری بەراوردکاری کە تیشک دەخاتە سەر ھەگەری و ھەرگرتنی سیستەمی تیکەل

پوختە

بەباشی دەزانرێت کە دەستوور فۆرمی سیستەمی سیاسی بۆ قەوارە سیاسییەکان دیاری دەکات، جا دەولەتی خاوەن سەرۆک بن یان ھەریمی فیدرالی. ھەروەھا کارکردنی دەسەلاتە گشتییەکان ڕێکدەخات و ھاوسەنگی لە نێوانیاندا مسۆگەر دەکات، بە ئامانجی گەشتن بە دادپەرۆری و دامەزراندنی دیموکراسی وەک بەدیلتیک بۆ پوانخوازی و ھۆکمرانی ڕەھا. بەم پێیە گەشتی ھەڵبژاردنی سیستەمی سیاسی گونجاو بۆ ھەر قەوارە ھەیکەلی سیاسی لە کاربەری ڕاستەوخۆی لەسەر سەقامگیری سیاسی و کۆمەڵایەتی دەولەتدایە؛ لە راستیدا ھێچ سیستەمی سیاسی ناتوانرێت بە سەرکەوتوو ھەژمار بکەت مەگەر لەگەڵ سەرۆکی ھەر کۆمەڵگایەدا بگونجێت کە تێیدا جێبەجێ دەکەیت. لەم ڕوانگەیەو پرسیاریکی بنەرەتی سەبارەت بە گونجاوترین سیستەمی سیاسی بۆ ھەریمی کوردستان-عێراق سەرھەڵدەدات، بەتایبەتی بە ھەبەرچاوترینی تاییەتەندییە نەتەوەیی و سیاسییەکانی ناوچەکە، ھەروەھا ھەر تەھەددای ناوخوازی و دەرەکیانە کە ڕووبەرۆی دەبێتەو. بۆیە لە کاتی بنیاتنانی سیستەمی سیاسیدا، دامەزرێنەری دەستووری لە ھەبەرچاوترینی سەرۆکی کۆمەڵگا و ئامانجەکانی ھەبەرچاوترینی بکەت، جا چ کورتخایەن بیت یان درێژخایەن.

دەستووری ساڵی 2005ی کۆماری عێراق، لە مادە (120)دا، مافی پەسەندکردنی دەستووری خۆی بە ھەریمی کوردستان داوە، کە پێکھاتە دەسەلاتە گشتییەکانی و بازەنی دەسەلاتەکانیان و میکانیزمی مومارەسەکردنی ھەر دەسەلاتانە دیاری دەکات. بەلام ئەم مافە بەرپرسیاریتیەکی بەرچاوی بەدوای خۆیدا دەھێنێت: پێویستی دامەزراندنی سیستەمی سیاسی کە لەگەڵ پەیکەری کۆمەڵایەتی و سیاسی ھەبەرچاوترینی بگونجێت، توانای بەدیھێنانی ئاواتەکانی ھەبەرچاوترینی و سەقامگیریەکی لە ھەبەرچاوترینی فشارە فیدرالی و ناوچەییەکان مسۆگەر بکات.

وشەی سەرەکی

دەستوور، ھەریمی کوردستان-عێراق، سیستەمی سیاسی، دەسەلات، فیدرالی.